مصادر البخاري*

شهرزاد "محمد صالح" عبيد**، فالح صالح حسين**

https://doi.org/10.35516/jjha.v17i3.434

ملخص

تتناول الدراسة الحالية مصادر البخاري التي استند إليها لدى تأليفه "الجامع الصحيح"، التي تكوَّنت من كتب ومصنفات في الحديث والتفسير واللغة والفقه والتاريخ وغيرها. تلك المصنفات التي كانت منتشرة ومتوافرة في حواضر العالم الإسلامي طوال القرنين الثاني والثالث الهجريين، وهو ما ينقض الفكرة الموروثة السائدة من اعتماد البخاري على التراث الشفوي فقط عند تأليفه "الجامع الصحيح"، وأنه إنما دوّن الصحيح من حفظه لما عاد إلى بخاري في أواخر أيامه؛ فقد توصلت الدراسة إلى أن البخاري استند إلى موروث جم: مكتوب وشفاهي، وذلك بالاعتماد على طرق نقل وتحمل الحديث مثل "الإجازة" و"الوجادة" و"السماع" و"العرض والمناولة"، بل إن اعتماده على الموروث الكتابي كان أكبر بكثير من اعتماده على النقل الشفاهي؛ فقد اعتمد البخاري على مجموعة أدبية واسعة من المصنفات الحديثية، مثل "الموطأ" لمالك بن أنس و"المصنف" ولأبي بكر عبدالله بن أبي شيبة، إضافة إلى اعتماده على مصنفات لغوية وفقهية، مثل أعمال أبي عبيد القاسم بن سلام والإمام الشافعي، ومصادر أخرى في التفسير والتاريخ والأدب. كما تناولت الدراسة معلقات أو تعليقات البخاري، وهي الأحاديث التي وردت خالية من السند أو سقط منها بعض رجاله التي كونت في مجملها نحو خُمس الجامع الصحيح.

الكلمات الدالة: الجامع الصحيح، المعلقات، الإجازة، الوجادة، السماع، العرض والمناولة.

التمهيد

استند البخاري عند تأليفه "الجامع الصحيح" إلى العديد من جهود سابقيه من محدثين وإخباريين ومفسرين، فكان جهده هذا حلقة ضمن سلسلة أعمال سابقة كثيرة. لكن البخاري –خلافًا لما هو شائع من اعتماده على التراث الشفوي فقط– استند إلى موروث كبير مدوّن وآخر شفاهي؛ إذ كان الاعتقاد السائد أن البخاري إنما جمع صحيحه من مصادر شفوية لا مكتوبة مستعينًا بذاكرته القوية، على اعتبار أن المحدثين المبكِّرين لم يدوِّنوا الأحاديث التي تلقوها وإنما جرى تناقل الأثر شفاهة، وأن البخاري جمع الحديث من الرواة الذين التقى بهم في رحلاته العلمية على هذا النحو (Goldzieher 1971 vol 2: 180). ولكن الدارس المتعمق للجامع الصحيح يتبين أنه كانت هناك مصادر مدونة مُبكرة للحديث تعود للقرنين الأول والثاني الهجريين، وأن سلسلة مصادره تضمنت مصادر مدوَّنة كثيرة؛ فقد زهرت كتب الحديث أواخر الدولة الأموية، وكانت بعض كتب التفسير والحديث متوفرة في مكة منذ وقت مبكر (الذهبي 1993 ج6:

* بحث مستل من أطروحة الدكتوراه بعنوان "الرواية التاريخية في الجامع الصحيح للبخاري".

** قسم التاريخ، كلية الآداب، الجامعة الأردنية .

تاريخ الاستلام: 2022/9/20، تاريخ القبول: 2023/1/8.

©2023م عمادة البحث العلمي/الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

332، 413؛ البغدادي 2001 ج12: 143؛ Sezgin 1956: 38, 41).

بدأت عملية تدوين الحديث أوائل القرن الثاني الهجري مع مؤلفات إبن شهاب الزهري (ت 124هـ/ 741م)، ثم أخذ تصنيف الحديث ينمو طوال القرن الثاني؛ حيث صنفت المؤلفات على أبواب الفقه، كأعمال عبد الملك بن جريج (ت 150هـ/ 767م)، ومعمر بن راشد (ت 153هـ/ 770م)، وسعيد بن أبي عروبة (ت 156هـ/ 773م)، وحماد بن سلمة البصري (ت 165هـ/782م) وسفيان الثوري (ت161هـ/ 778م)، والأوزاعي (ت157هـ / 774م)، والليث بن سعد (ت 175هـ/ 791م) . تلاهم من الجيل الثاني مالك بن أنس (ت 179هـ/795م)، وسفيان بن عيينة (ت 198هـ/ 815م)، وعبد الرزاق الصنعاني (ت 211هـ/ 826م) وعبد الله بن المبارك (ت181هـ/ 797م)، وهُشيم بن بشير (ت 183هـ/ 799م)، ووكيع بن الجراح (ت 196هـ/ 813م)، وغيرهم من هذه الطبقة (الذهبي 1993 ج6: 326؛ ج5: 327؛ الرامهرمزي 1436هـ: 703).

غير أن أهم الكتب التي وصلتنا من هذه المصنفات جميعًا كتاب "الموطأ" لمالك بن أنس، وهو مرتب على أبواب الفقه، ويشتمل كل باب على أحاديث الرسول ﷺ وأقوال الصحابة وفتاوى التابعين وفتاوى مالك نفسه. وظل مالك يروي الموطأ على تلاميذه طوال أربعين عامًا وكان يزيد وينقص منه لذلك اختلفت رواياته. ثم ظهرت المساند في أواخر القرن الثاني الهجري، وهي طريقة جديدة في رواية الحديث تقوم على تلخيص الأحاديث استنادًا إلى رواتها لا إلى أبواب الفقه. فصار لكل مُحدِث مُسندًا يُعرف باسمه مثل مسند الربيع بن حبيب الإباضي البصري (ت نحو 170هـ/ 786م)، وهو أول من صنف في البصرة، ومسند أبو داود الطيالسي المتوفى بالبصرة سنة 203هـ/ 818م، ومسند عبيدالله بن موسى العبسي (ت 213هـ/ 829م) في الكوفة، ومسند مسدد بن مسرهد البصري (ت 228هـ/843 م). وتبعهم في أسلوبهم هذا كل من أحمد بن حنبل (ت 241هـ/ 855م)، وإسحق بن راهوية (ت 238هـ/ 853م) وأبي بكر إبن أبي شيبة (ت 235هـ/ 849م) (الذهبي 1993 ج9: 554؛ ج10: 591؛ ابن حجر 1986a: 6). ثم ظهرت طريقة ثالثة في تصنيف الأحاديث وذلك تبعًا لموضوعها، وجرى تقسيمها إلى كتب، مثل "كتاب الصلاة" و"كتاب الزكاة" و"كتاب الحج".. إلخ، وهو ما اتبعه البخاري وبقية أصحاب الكتب الستة (المقريزي 1998 ج4: 149)؛ أي أنه سبق البخاري عدد من المصنفين في الحديث ولم يكونوا قلة، وكانت كتبهم وتصانيفهم منتشرة في الحواضر العلمية الإسلامية زمن البخاري وبكثرة. فما إن أطل القرن الثالث الهجري حتى نشطت حركة جمع الحديث وجرت عملية تمحيص الصحيح من السقيم منه، فظهرت مصنفات حديثية نظر إليها باعتباها أصح من سابقاتها وأكمل. وهذا تطور شمل العلوم الأخرى أيضًا كالفقه واللغة والنحو والتاريخ والتفسير وغيرها. وقد دُونت الصحاح الست في هذه الفترة التي تعد من أكثر العصور نشاطًا في جمع السنن وتبويبها. ولا شك ان البخاري أفاد من إنتاج أسلافه الغزير هذا. ويبدو أنه رأى أن عليه أن يضع مصنفًا في الحديث الذي كان مهتمًا به، خاصة لدى تلقيه التشجيع من أستاذه إسحق بن راهوية. قال أبو عبدالله إسماعيل البخاري: "كنا عند إسحق بن راهويه فقال لو جمعتم كتابًا مختصرًا لصحيح سنة رسول الله ﷺ فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع الجامع الصحيح...، قال: وألفته في بضع عشرة سنة" (ابن حجر a 1986: 6–7؛ ابن عساكر 1995 ج52: 72؛ السبكي 1964 ج2: 221) .

إفادة البخاري من التراث المكتوب

ومما سبق يمكن نفي الاعتقاد الذي جرى تداوله لقرون حول المصادر الأولى لكتب الحديث والتفسير والعلوم الدينية المختلفة، الذي يقول إن هذه العلوم وحتى نهاية القرن الثالث الهجري كانت مصادر محض شفوية. فبحسب الرواية:

"قال محمد بن الأزهر السجستاني كنت في مجلس سليمان بن حرب والبخاري معنا يسمع ولا يكتب، فقيل لبعضهم: لم لا يكتب، فقال: يرجع إلى بخارى ويكتب من حفظه" (ابن حجر a 1986: 478؛ البغدادي 2001 ج2: 334؛ الذهبي 1993 ج12: 408؛ السبكي 1964 ج2: 217). وهذا الاعتقاد الخاطئ أدى إلى نتائج خاطئة بالضرورة. إذ كيف يمكن للطبري مثلًا أن يؤلف مصنفًا كبيرًا في التفسير مكون من ثلاثين جزءًا شفاهة من خلال ذاكرة تلميذ عن شيخه عن شيخه عن شيخه!. (Sezgin 1956: 50).

وهذا القول ينسحب على البخاري؛ أي أنه اطلع على كتب سابقيه ونقل منها مادة هامة. ويمكن تأكيد اعتماد البخاري على مصادر مكتوبة كثيرة لدى تدوينه "الجامع الصحيح" وليس على المصادر الشفهية بشكل كامل؛ فقد لوحظ في كتابه انعكاسٌ أو رجوعٌ من الأعلى إلى الأسفل؛ فقد تلقى البخاري "جامع سفيان" من كتاب والده الذي تلقاه سماعًا من شيخه أحمد بن حفص (البغدادي 2001 ج2: 330). كما استعان بجوامع وكتب من سبقوه من المحدثين والرواة وكان يدون ما ينتخب من حديثٍ في كراريس يحفظها كمراجع ويحدّث منها، لكنه كان يبيّضُ ما يجمع من أصول على فترات فبحسبه: "لست أروي حديثًا من حديث الصحابة أو التابعين إلا ولي في ذلك أصل: أحفظ حفظًا عن كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ" (البغدادي 2001 ج2: 345؛ ابن عساكر 1995 ج52: 65؛ السبكي 1964 ج2: 218 ، 222؛ ابن حجر a 1986 :487)؛ إذ إن البخاري لم يكتب الحديث من حفظه وإنما كانت له أصول وجوامع يأخذ منها، وربما كان أخرها في بخارى؛ إذ بقي يعمل عليها وينقحها حتى قُبيل وفاته. ويتأكد ذلك من خلال ما أورده الفربري تلميذ البخاري وراوي الصحيح أنه "سمع كتاب الصحيح لمحمد بن إسماعيل البخاري تسعون ألف رجل فما بقي أحد يروي عنه غيري" (ابن حجر a1986: 491؛ ابن عساكر 1995 ج52: 74؛ الذهبي 1993 ج12: 469؛ البغدادي 2001 ج2 : 328). ذلك أن كلمة سماع تعني جلوس الدارسين تحت أقدام الشيخ وكتابة ما يقوله من تأليفه (سزكين 1991 ج1: 226).

وهناك معلومات كثيرة بخصوص علاقة البخاري بالكتب، ومنها على سبيل المثال في رواية وردت في الذهبي تشير إلى أن البخاري كان يأخذ الحديث من نسخ مكتوبة يعاينها بنفسه إن لم يثق في الراوي، فعنه قوله: "... لم تكن كتابتي للحديث كما كَتَبَ هؤلاء، كنت إذا كتبتُ عن رجل سألته عن اسمه وكنيته ونسبته وحمله الحديث، إن كان الرجل فهمًا، فإن لم يكن سألته أن يخرج إلي أصله ونُسخته، فأما الآخرون لا يبالون ما يكتبون، وكيف يكتبون". (الذهبي 1993 ج12: 406؛ الدمشقي 1991: 185). وعندما مدح البخاري شيخه مسدد بن مسرهد شدد على أنه لا يرى فرق بين أن تكون الكتب عنده أو عند مسدد. قال أبو عبدالله البخاري : "هو مسدد كاسمه، قال أبو عبدالله سمعت يحيى بن معين يقول: لو أن مسددًا أتيته في بيته فحدثته لاستحق ذلك وما أبالي كتبي كانت عندي أو عند مسدد" (البخاري 2012 ج2: 407، رقم 1589)، وهنا يشير البخاري إلى انتشار كتب الحديث بكثرة في عصره.

منهج البخاري في تناول مصادره

لم يغير البخاري من خصائص الأحاديث التي نقلها من كتب شيوخه، وهو ما يظهر وبوضوح في جامعه، حتى إنه أظهر دقة عالية في نقله من كتب شيوخه باستخدام المصطلحات "أخبرنا"، و"حدثني"، و"أخبرني"، و"حدثنا"، التي تعني أن البخاري –كغيره من المحدثين– يعبّر فيها عن المصادر المكتوبة لا الشفاهية. ومثاله ما جاء في تفسير سورة براءة من إيراد البخاري عبارة "كأنه يعرض بنفسه" (البخاري 2012 ج6 :160، رقم 4649)، التي أضافها أحد الرواة إلى

نص هذا الحديث ولم تكن من أصله. وأوضح ابن حجر ذلك قائلًا: "هو كلام شقيق الراوي عن أبي مسعود بيّنه اسحاق بن راهوية في مسنده وهو الذي أخرجه البخاري عنه، وأخرجه إبن مردويه من وجه آخر عن إسحق فقال في آخره: إن لأحدهم اليوم لمائة ألف، قال شقيق: كأنه يعرض بنفسه" (ابن حجر 1986b ج8: 333). وصحيح أن البخاري نقل عمن سبقه من المحدثين إلا أن الإضافة التي تفرَّد بها هي أن كتابه جاء جامعًا لأنواع مختلفة من العلوم الدينية من حديث وعقيدة وأحكام وفقه وتفسير ومغازٍ وسير وتاريخ وزهد ورقاق وشمائل وفضائل وآداب وطب ورؤى؛ لذلك أطلق عليه "الجامع الصحيح"، بينما ركز سابقوه على الحديث والسنن والجوامع والموطآت على الأحكام الفقهية فقط. وقد درج المحدثون على مزج الحديث بالفقه كما فعل مالك في موطئه، في حين لم يتوسع البخاري في الفقه وإنما ضمّنه في تراجم أبوابه أو عناوينها، وعضدها بالآيات والآثار وأقوال الصحابة والتابعين.

لكن البخاري لا يصرح عادة بمصادره أو الكتب التي أخذ منها عند جمع أحاديثه؛ لذلك لم يتمكن شُرّاح الصحيح من تحديد كثير من مصادر البخاري؛ إذ استحال تحديدها كلها، ومع ذلك تمكن الشراح من تتبع بعض هذه المصادر من خلال بعض الدلالات الحديثية، فكلمة "تخريج" على سبيل المثال تعني الحصول على الحديث من نص مكتوب، فالتخريج عن سفيان الثوري يعني نقل الأثر من كتابه "الجامع"؛ أي أن البخاري نقل عن سفيان من كُتبه وليس عن خلال الرواية الشفهية عن الرواة عنه، كما يتبين لنا من عدد من الروايات أنه نقل من بعض كتب الحديث من دون سماع لبعد الطبقة قليلًا عن طبقة البخاري. وعلى الرغم من ندرة ذلك إلا أن عملية النقل من كتب الحديث دون سماع قبل البخاري كانت موجودة، كهذا الخبر المهم الذي نقله لنا ابن أبي حاتم الرازي، الذي قال: "سمعت عبد الرحمن – يعني ابن مهدي– يقول: حدثت عن سفيان (الثوري) أحاديث إسرائيل عن عبد الله عن أبي الحنفية قال: كانت من كتاب، قلت: يعني أنها ليست بسماع" (Sezgin 1956: 55-56, 105؛ ابن أبي حاتم 1952 ج1 :71).

وفي محاولة لتحديد رواة البخاري بحث كل من الدارقطني (ت 385هـ/ 995م) والكلاباذي (ت 384هـ/ 990م) في القرن الرابع الهجري في شيوخ البخاري ورواته في "الجامع الصحيح"، واستطاعا تحديد عدد لا بأس به من الرواة الذين يشكلون آخر حلقة في السند أو أول وآخر حلقة فيه، وَيُعرفون بـ"أطراف الأحاديث". لكنهما لم يتمكنا من توثيق جميع "أطراف الأحديث" في مسندات البخاري نظرًا إلى استخدام البخاري أكثر من كتاب للمحدث الواحد، إضافة إلى أخذه عن شيخه شفاهة، أو جمعه بين ما أخذه من شيخه كتابة وشفاهة، مع ما أخذه من راوة آخرين؛ إذ لم يبين البخاري سلسلة رواته بشكل واضح. ومن أمثلة ذلك حديث "مَنْ قَالَ لَيْسَ عَلَى الْمُحْصَرِ بَدَلٌ" أسنده البخاري على النحو التالي: "وَقَالَ رَوْحٌ عَنْ شِبْلٍ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، إِنَّمَا الْبَدَلُ على من نقض حجه بالتلذذ، فأما من حبسه عُذر .." (البخاري 2012 ج3 :26) . وقد احتار الشراح في راوي هذا الأثر هل هو روح أم شبل أم ابن أبي نجيح، فبرزت الحاجة إلى معرفة الرجال الذين بين مجاهد والبخاري، ولدى مقابلة الأثر في المصادر الحديثية الأخرى تبين أن راوي الحديث هو شبل. وعليه، يتبين أن البخاري لم يراعي التمييز بين مصادره الشفوية والمكتوبة؛ أي بين الرواية المأخوذة من شيوخه وتلك المأخوذة عن غيرهم، وهذا المنطق ينسحب على الأحاديث المأخوذة من جامع سفيان الذي له مصدران أو روايتان؛ فالبخاري يكتفي بإحدى روايات جامع سفيان ولا يلتفت إلى الرواية الأخرى على الرغم من أهمية المقارنة بين الروايتين، كما أنه عندما يوزع الحديث في أبواب متفرقة من كتابه ينقله من طرق مختلفة دونما الإشارة إليها (Sezgin 1965: 61).

وعلى الرغم من صعوبة، بل استحالة، تحديد مصادر الكثير من الأحاديث المسندة عند البخاري إلا أنه يمكن تتبع

بعض الخيوط الموصلة إلى تلك المصادر من خلال مؤشرات معينة في "الجامع الصحيح"، منها مثلًا: إذا ورد حديث عن شيخ رواه عنه راويان أو أكثر فإن المصدر المكتوب لهذا الحديث ليس الراويين، وإنما هو الشخص الذي أخذ عنه هذان الراويان، ومثاله الحديث الذي سنده "حدثنا يحيى بن بكير حدثنا عن الليث عن عقيل" و"حدثني الليث حدثني عقيل ....الخ" و"حدثنا يحيى بن بكير عن عقيل وقال غيره ..." (البخاري 2012 ج4: 424 رقم 3420 ؛ ج5: 390، رقم 4299–4300 ؛ج6: 161، رقم 4651)؛ إذ نستطيع الحكم على أن مصدر هذا الحديث هو أبو صالح كتاب الليث، وهو نفسه الشخص الذي تركه البخاري مبهمًا بصيغة "غيره" (ابن حجر 1986b ج8: 337).

وعندما نجد أثرًا مكررًا من قبل الراوي نفسه في موضوع واحد فإننا نستنتج أن المصدر الذي بين يدي البخاري يعود للراوي الأخير، ويتضح ذلك من خلال الروايات الثلاث المنقولة بالتسلسل عن عبد الله بن محمد المسندي في كتاب التفسير، التي يُستشف منها أن البخاري نقلها من كتاب الأخير، فالحديث المنقول عن عبد الله بن محمد المسندي مروي بثلاثة طرق:

1. البخاري عن عبد الله بن محمد عن حبان عن همام عن ثابت عن أنس بن أبي مليكة عن أبي بكر (البخاري 2012 ج6: 156، رقم4643).
2. البخاري عن عبد الله بن محمد عن ابن عيينة عن إبن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس (البخاري 2012 ج6: 156، رقم 4644).
3. عن عبدالله بن محمد عن يحيى بن معين عن حجاج عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس (البخاري 2012 ج6 :157، رقم 4645).

في الحالة هذه يمكننا الركون إلى أن أصل الحديث هو الراوي الأخير؛ أي عبد الله بن محمد المسندي، ولكن إذا اشترك الرواة في المستوى الثاني أو الثالث أو حتى في المستوى الأعلى للحديث فيمكننا القول إن سلسلة الرواة هذه هي السلسلة التي انتقلت للأجيال اللاحقة دون انقطاع، التي يمكن اقتفاء أثرها في المصادر الحديثية الأخرى. لكن لدى وجود رواية وحيدة للراوي الأخير يصعب عندها تتبع المصدر الذي استمد منه البخاري هذه الرواية، وعمليًّا نجد أن البخاري استند إلى مجموعة أدبية واسعة؛ لهذا ظهر توزيع رواته توزيعا واسعًا جدًّا، فلا يمكن الإقرار الكامل بموثوقية سلسة سند ما إلا إذا قورنت بسلسلة الرواة للأثر ذاته في كتب الحديث الأخرى. وسنحاول التوضيح ببعض الأمثلة من مصنَّفَيْن مختلفين ونبيَّن كيف يمكن لسلسة سند معينة أن تكشف عن مصادر شيخين متعاصرين كالبخاري ومسلم على سبيل المثال، وقد وقع الاختيار على أحاديث مشتركة من صحيحيهما من كتاب الإيمان.

المثال الأول: (مسلم 2006: 38، رقم 57؛ البخاري 2012 ج1: 196، رقم 9)

مسلم	البخاري
حدثنا عبيد الله بن سعيد وعبد بن حميد قالا حدثنا أبو عامر العقدي حدثنا سليمان بن بلال عن عبد الله بن دينارعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: **الإيمان بضع وستون شعبه** ...".	حدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا أبو عامر العقدي قال حدثنا سليمان بن بلال عن عبدالله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال"**الإيمان بضع وستون شعبة** ...".

إن النقطة المشتركة في سند الحديث السابق تبدأ عند أبي عامر العقدي (ت 204 هـ/819م).

المثال الثاني: (مسلم 2006: 24، رقم 5؛ البخاري 2012 ج1 : 225، رقم 50)

مسلم	البخاري
حدثنا أبو بكر بن أبي شيبه وزهير بن حرب جميعا عن إبن علية قال: زهير حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن أبي حيان عن أبي زرعة بن عمرو بن جريرعن أبي هريرة قال: "كان رسول الله ﷺ يومًا بارزًا للناس فأتاه ...".	حدثنا مسدد قال: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم أخبرنا أبو حيان التيمي عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال: "كان النبي ﷺ يومًا بارزًا للناس فأتاه جبريل فقال ما الإيمان ...".

في هذا الحديث تبدأ النقطة المشتركة عند إسماعيل بن إبراهيم (ت 194هـ/ 810م).

المثال الثالث: (مسلم 2006 :40، رقم 67؛ البخاري 2012 ج1: 199، رقم 16)

مسلم	البخاري
حدثنا إسحاق بن إبراهيم ومحمد بن يحيى ابن أبي عمر وحمد بن بشار جميعًا عن الثقفي قال إبن أبي عمر حدثنا عبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس عن النبي ﷺ قال: "**ثلاث مرات من كُنَّ فيه وجد حلاوة الإيمان** ...".	حدثنا محمد بن المثنى قال حدثنا عبد الوهاب الثقفي قال حدثنا أيوب عن أبي قلابة عن أنس عن النبي ﷺ قال: "**ثلاث من كُنَّ فيه وجد حلاوة الإيمان** ...".

في الحديث السابق تبدأ النقطة المشتركة عند عبد الوهاب الثقفي (ت 194هـ/ 810م). وبالنظر إلى سلسلة الآثار هذه عند الشيخين نجد أنها لا تعطينا فكرة واضحة عن مصادرهما الفعلية، ولكن بمعرفة الرواة الثلاث الأخيرين عند البخاري: عبد الله بن محمد، ومسدد، ومحمد بن المثنى، يمكن الركون إلى أن كتبهم كانت المصدر لروايات البخاري هذه وهو تبعهم في سندهم الذي اعتمدوه (Sezgin 1956: 65).

أعلام بارزة في مصادر البخاري

يعد "موطأ" الإمام مالك من أهم مصادر البخاري التي اعتمد عليها في "الجامع الصحيح"، فعند تتبع الروايات والآثار التي تحمل اسم مالك في الصحيح وجدت أنها نحو 600 حديث مع المكرر منها، بما يشكل عُشر أحاديث الصحيح تقريبًا، بمعنى أن جزءًا كبيرًا من أحاديث الصحيح مستمدة من "الموطأ"، ولكن اسم مالك لا يظهر في جميع هذه الأحاديث، ولا يتضح إن كان البخاري أخذها مباشرة من "الموطأ" أم من رواة عنه؛ ذلك أن جميع مرويات مالك في الصحيح مستمدة من نحو ثلاثين راويًا. وعليه، فيبدو الاعتقاد بأن البخاري رجع إلى كتب بعض شيوخه الذين أخذوا عن مالك واستفادوا من "الموطأ" أكثر منطقية من الاعتقاد بأن البخاري أخذ الموطأ عن ثلاثين راويًا مختلفًا، وأنه في كل مرة استفاد من راوٍ منهم على نحو مستقل. فمن أبرز الأمثلة على ما نقله البخاري من "الموطأ" أربعة أحاديث وردت في باب "الكسوف" نقلها البخاري كما هي في صحيحه (Sezgin 1956: 76)

المثال الأول:

صحيح البخاري	موطأ مالك
باب الصدقة في الكسوف حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت: "خُسفت الشمس في عهد رسول الله ...".	العمل في صلاة كسوف الشمس مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت: خُسفت الشمس في عهد ارسول الله ...".

(مالك 1997 ج1 :260، رقم507 ؛ البخاري 2012 ج2: 104، رقم 1053)

المثال الثاني

صحيح البخاري	موطأ مالك
باب صلاة الكسوف جماعة ....حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس قال: "انخسفت الشمس ...".	مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس أنه قال: خُسفت الشمس ...".

(مالك 1997 ج1: 261، رقم 508؛ البخاري 2012 ج2 :111، رقم 1060)

المثال الثالث:

صحيح البخاري	موطأ ماك
باب التعوذ من عذاب القبر في الكسوف..حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن يهودية جاءت...	مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي ﷺأن يهودية جاءت...

(مالك 1997 ج1: 262، رقم 509؛ البخاري 2012 ج2 :109، رقم1058)

المثال الرابع

صحيح البخاري	موطأ مالك
باب صلاة النساء مع الرجال في الكسوف..حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك بن هشام بن عروة عن امرأته فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها أنها قالت: أتيت عائشة...	ما جاء في صلاة الكسوف..مالك عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر الصديق أنها قالت: أتيت عائشة...

(مالك 1997 ج1: 263، رقم 510؛ البخاري 2012 ج2 : 112، رقم1061). كما ينقل البخاري عن "الموطأ" أحيانًا دون أن يستخدم مصطلحات مثل "حدثنا" أو "أخبرنا"، ويمكن تفسير ذلك بأن البخاري لم يأخذ رواية "الموطأ" في

هذه الأبواب تحديدًا عن طريق السماع، أو أنه لم يقرأها بحضور راويها. وهناك حالة ثالثة لا يصرح فيها البخاري عن طريقة تحمُّله للحديث فيترك الخبر دون إسناد كما يتبين من الاقتباس التالي من باب كيف يُقبض العلم: "كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم: انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه فأني خفت دروس العلم وذهاب العلماء ولا تقبل إلا حديث النبي ﷺ ولتفشوا العلم ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم فإن العلم لا يهلك حتى يكون سرًّا" (البخاري 2012 ج1: 268، رقم 101؛ مالك 1997 ج 4: ؛ Sezgin 1956: 77) . وقد اضطر البخاري في بعض الأحيان إلى أخذ روايةٍ لمالك لم يجدها في الموطأ فأخذها برواية إبن وهب مع الإشارة إلى تنقيحات الأخير عليها، مثلما جاء في باب تفسير العرايا، قال مالك: "العرية أن يعري الرجل النخلة ثم يتأذى بدخوله عليه فرخص له أن يشتريها بتمر، وقال إبن إدريس (الصحيح إدريس إبن بنت وهب بن منبه): العرية لا تكون إلا بالكيل من التمر..." (البخاري 2012 ج3 : 223؛ ابن حجر b 1986 ج4: 390). ويشكل الباب الأول من كتاب الإيمان من "الجامع الصحيح" مثالًا جيدًا على تضمين العديد من أعمال محدثين سابقين. يستدل على ذلك من كتاب الإيمان المستقل لعبد الرحمن رسته بن عمر الزهري (ت245هـ/ 859م) الذي تضمن نفس الأحاديث التي أوردها البخاري معلقة (ابن حجر 1986b ج1 : 48؛ العيني 2001 ج1: 190).

كما أخذ البخاري في صحيحه عن شيوخ لم يتمكن من الحصول على كتبهم فاكتفى بالرواة عنهم مستخدمًا تعابير مثل "قال لي"، أو "قال ابن عباس" أو "يُذكر عن ابن عباس" بدرجة لا بأس بها (البخاري 2012 ج9 : 245، 321؛ ج2 :343؛ ج3 :477؛ ج6 : 173؛ ابن حجر b 1986 ج8 : 199؛ العيني 2001 ج8 : 461). غير أنه استخدم هذه العبارات أكثر قليلًا في حالة التفسير اللغوي للحديث، أو كتأكيد للأخبار التي نقلها بالمعنى وبإيجاز، لكنه لم يستخدم هذا التعبير عندما وجود علة في السند (العيني 2001 ج1: 378–380 ؛ Sezgin 1956: 101).

أما في ما يتعلق بالمصادر الفقهية للجامع الصحيح فيمكن الإشارة بقوة إلى تأثير كلٍّ من الإمام الشافعي (ت 204هـ/ 820م) واللغوي والمحدث والفقيه أبو عبيد القاسم بن سلام (ت 224هـ/ 838م) (ابن حجر b 1986 ج1: 212–213، 243؛ ج4: 391).على الرغم من أن البخاري ذكر الشافعي مرتين فقط في صحيحه مشيرًا إليه باسم "ابن إدريس"، لكن شُرّاح الصحيح أثبتوا نقل البخاري من كتابه الأم مرات عديدة (ابن حجر 1986b ج4: 391). كما كان لكتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام أثر واضح في الصحيح؛ فقد استعان البخاري به بشكل كبير في تنظيم أبواب "الصحيح" وخاصة في كتاب البيوع (أبو عبيد 2007 ج1: 471،461؛ البخاري 2012ج2 : 361، 362)، ويشار إلى أن البخاري نقل بعض أحاديث الإمام مالك التي أوردها أبي عبيد في كتاب "الأموال" دون الرجوع إلى "الموطأ" (Sezgin 1956: 78). ويشير الخطابي –أقدم شارح للصحيح– إلى إفادات البخاري الكثيرة من اللغوي أبي عُبيد، وهو ما يبد جليًّا في غريب ألفاظ الصحيح، التي تماثل غريب الحديث لدى أبي عُبيد (الخطابي 1988 ج1: 105). كما نقل البخاري اقتباساتٍ كثيرةً من كتاب "مجاز القرآن" لأبي عُبيد، وهي اقتباسات لغوية خالصة مبعثرة في أبواب الصحيح الذي خُصِّصَ لجمع أحاديث وأقوال وسنن الرسول عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم. قال ابن حجر "إن البخاري في جميع ما يورده في تفسير الغريب إنما ينقله من أهل ذلك الفن، كأبي عُبيد، والنضر بن شميل، والفراء وغيرهم، أما المباحث الفقهية فمستمدة له من الشافعي وأبي عُبيد وأمثالهما، وأما المسائل الكلامية فأكثرها من الكرابيسي، وابن كلاب ونحوهما" (ابن حجر b 1986 ج1: 243). ولا غرو؛ فإن الكتب الأدبية أو المصنفات في اللغة العربية من أدب ونحو وصرف وبلاغة وشعر نمت بالتزامن مع كتب الحديث من القرون الثلاث الأولى، وقد أفاد المحدثون من المصادر اللغوية هذه إفادة جمَّة.

معلقات البخاري

إن الفكرة التي جرى تداولها لقرون بأن البخاري هو الذي طورعلم الحديث واعتنى بالإسناد عناية فائقة حاضرة في كل محفل، ومع عدم إنكار دور البخاري المتميز في جمع السنة والعناية بها وحفظها غير أن الواقع يشير إلى خلاف ذلك؛ ذلك أن البخاري يُعَدُّ أوَّلَ من سلَّط الضَّوء على المتون دون الأسانيد؛ يُعزى ذلك إلى تطور الأسانيد وثباتها في أمهات كتب الحديث لأكثر من قرنين من الزمان، فالواقع يشير إلى أن البخاري أسقط السند أو جزءًا منه في نحو 1341 حديثًا من مجموع أحاديث الكتاب المُسندة وعددها 7397، إضافة إلى الأحاديث الموقوفة والمقطوعة، وهو ما يشكِّلُ نحو خُمس الكتاب تقريبًا، خلافا لغيره من المحدثين (Sezgin 1956: 83). وقد أطلق على مثل هذا العمل في القرن الرابع الهجري اسم "المعلقات" أو الحديث المعلق (ابن حجر 1986a: 17) [1]، ففي القرن الهجري الأول كانت عملية نقل وتحمل الحديث تتم شفاهة، ثم ظهرت المصنفات المكتوبة بداية القرن الهجري الثاني. وما إن أطل القرن الثالث حتى بدأت مؤسسة السند تفقد أهميتها تدريجيًا وأخذت بالتراجع، ثم أصبحت مضللة وغامضة في القرون اللاحقة التي انتشرت فيها المصنفات المكتوبة؛ فقد أكثر البخاري في جامعه من استعمال عبارات، مثل "ذكر" و"قال"، و"روى" دون تحديد الذي "ذكر" أو "قال" أو "روى"، وذلك في محاولة منه لإجمال مادة كبيرة من الحديث دون تحري سندها بشكل كامل ودقيق. في المقابل، فقد استخدم تعابير مثل "حدثنا" و"أخبرنا" للإشارة إلى موثوقية مصدر الرواية أو تبيان طريقها أو راويها. ويكون البخاري والحالة هذه أول من تخلى عن السند الذي اعتبر مكونًا أساسيًّا في علم الحديث طوال قرنين من الزمان (ابن حجر 1986a: 17). ولكنه أحيانا يستخدم تعابير مثل "قال لنا"، وهي بنفس قوة "حدثنا"؛ أي موثوقة المصدر. ومع كل ذلك، فمن المستحيل أن نجزم أو نعمم أو نضع قاعدة معينة في ما يتعلق بتعبير البخاري "قال" أو بتعابير مماثلة استخدمها المحدثون وعلماء اللغة بكثرة في كتبهم؛ فقد تناول علماء اللغة والمحدثين مصطلح "قال" للتعبير عن النقل من المصادر المكتوبة. فمثلًا، كان الحجاج بن محمد الأعور السلمي (ت206هـ/ 821م) يستخدم تعبير "قال إبن جُريج" للكتب التي نقلها عن ابن جريج عن طريق السماع (Sezgin 1956 : 74, 105).

ويبقى السؤال: لماذا أسقط البخاري السند في هذا الكم الكبير من أحاديثه؟ وهو السؤال الذي لم يتمكن الشراح من الإجابة عنه برغم اجتهادهم؛ فقد حظيت معلقات البخاري هذه بنقاش شُراح الصحيح ومنتقديه لفترة طويلة على تأليفه، فالدارقطني (ت 385هـ/ 995م) مثلًا أول من ناقش هذا النوع من الأحاديث عند البخاري بشكل منطقي (ابن حجر 1986a: 346)، ثم تناول أبو عبد الله الحميدي الأندلسي (ت 488هـ/ 1095م) معلقات البخاري في كتابه "الجمع بين رجال الصحيحين"، وخصص ابن حجر (ت 852هـ/ 1449م) كتابًا مستقلًّا أسماه "تغليق التعليق" للحديث عن المعلقات في كتب الحديث، وهو كتابٌ يوفر معلوماتٍ غنيَّةً عن معلقات البخاري ومصادرها وأسباب تعليقها (ابن حجر 1985 ج2 : 7)، غير أن أيًّا منهم لم يتمكن من الإجابة عن هذا السؤال.

وبخصوص مصطلح التعليق فإن ابن حجر يعرِّفُهُ على النحو التالي: "وأما التعريف به في الجامع فهو أن يحذف من أول الإسناد رجلًا فصاعدًا معبرًا بصيغة لا تقتضي التصريح بالسماع، مثل قال وروى وزاد وذكر أو يروي ويذكر ويقال، وما أشبه ذلك من صيغ الجزم والتمريض" (ابن حجر 1985 ج2: 7–8)، مشيرًا إلى أن البخاري أورد المعلق إما موصولًا في موضع آخر فكرره لحكمة ما، أو يخرجه دون إسناد خشية الإطالة، فيورد المعلق على صيغتين: صيغة الجزم، وصيغة

(1) الحديث المعلق ما حذف من مبتدأ إسناده أو إلى آخر اسناده واحد أو أكثر، وتارة يجزم به بـ"قال" وتارة لا يجزم به كـ "يُذكر"، (القسطلاني 1996 ج1: 15).

التمريض، فالصيغة الأولى يستفاد منها الصحة عمن علق عنه، لكنه لم يورد سنده إما للاختصار وإما أنه لم يحصل عنده مسموعًا أو شك في سماعه له من شيخه، أو سمعه من شيخه مذاكرة [2]، ومثال ذلك ما أورده عن مشايخه في كتاب الوكالة: "قال عثمان بن الهيثم حدثنا عوف حدثنا محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: وكلني رسول الله ﷺ بزكاة رمضان..." (البخاري 2012 ج6: 546). وأورد الحديث في مواضع أخرى، منها في فضائل القرآن وفي ذكر إبليس، ولم يقل في موضع منها حدثني عثمان، فالظاهر أنه لم يسمعه منه مباشرة. وقد استعمل البخاري هذه الصيغة فيما لم يسمعه من مشايخه في عدة أحاديث فيوردها عنهم بصيغة "قال" فلان، لكنها تدل على صحة ما أُخِذَ أو على عدم القدح فيمن أخذ عنه، كبعض الأحاديث التي ذكرها معلقة وكان وبينه وبين شيخه واسطة؛ أي أنه لم يسمعه من شيخه مباشرة. ومثاله: "قال إبراهيم بن موسى حدثنا هشام بن يوسف فذكر حديثًا، ثم قال حدثوني بهذا عن إبراهيم" (ابن حجر 1986a: 17). وقد استخدم البخاري تعبير"قال" حصريًّا عندما أراد أن يقتبس من كتب شيوخه الذين لم يسمع روايتهم منهم، لكنه كان على اتصال بهم لفترة فاستخدم الضمير "قال" ليشير إلى نوع من الاتصال الوثيق بينه وبين شيخه (Sezgin 1956: 97).

وأحيانا ينقل البخاري عن راوٍ بصيغة تعليق مباشر؛ أي باختصار سند الحديث بشكل تام كقوله: "قال فلان"، أو "روى فلان". أما إذا روى حديثًا بصيغة لم تكن قطعية مثل "قيل أو يُروى" فالحالة هذه يكون قد ورد شخص ضعيف في سند الحديث فيعلقه، وينقله البخاري على هذا النحو، وهذا يعد في قائمة الأحاديث المعلقة الضعيفة السند. ولم يرَ البخاري علة في أيراد حديث معلق عده صحيحًا وهو على غير شرطه بل على شرط غيره، كأن يقول: "قالت عائشة: كان النبي ﷺ يذكر الله على كل أحيانه وهو حديث صحيح على شرط مسلم" (ابن حجر1986a : 17) . ولكن جزءًا مما أثبته البخاري في صحيحه بغير إسناد وبشكل من أشكال التعليق أطلق عليه مصطلح "التمريض"؛ أي معلولاً وليس على شرط البخاري. وهذه النماذج تنسحب على جميع التعليقات الواردة في "الجامع الصحيح".

صحيح أن هناك أحاديث عُلِّقت بصيغة الجزم لكننا لا نستطيع اعتبارها صحيحة بشكل متوافق مع شروط الصحيح المثالية؛ فقد أورد البخاري بعض الأحاديث بصيغة التمريض والإعلال، لكنه أسندها في أماكن أخرى. وكان البخاري إذا أراد اختصار بعض الأحاديث يثبتها دون سند وأحيانا يوردها بالمعنى ويرويها من حفظه؛ لذلك لم يروها بصيغة الجزم أو القطع، وربما لوجود علة في سندها خاصة عند وجود بعض الاختلاف أو ضعف في أحد الرواة، ولكن إذا روى البخاري تعليقًا ولم يسنده فإنه يفعل ذلك في الأحاديث التي أخذها معلقة أصلًا من شيوخه أو الرواة الذين هم من طبقة أعلى. وهذه التفسيرات التي وضعها ابن حجر مهمة في أيضاح مبهمات التعاليق لدى البخاري (ابن حجر 1986a:17 وما بعدها؛ ابن حجر 1985 ج2 : 10–12).

أما عبارات مثل "قال لنا"، و"قال لي"، و"زاد لنا"، و"زاد لي"، و"ذكر لنا"، و"ذكر لي" فهي على سبيل التخصيص وليست معلقة وأن جرى تصنيفها على أنها كذلك، فمثل هذه الأحاديث عدَّها البعض على سبيل "العرض والمناولة"[3]، في حين عدَّها بعضهم الآخر على سبيل "الإجازة" [4]. ويعبِّر البخاري في مثل هذه الأحاديث عن اتصال سندها بشكل

(2) وتعني عرض الأحاديث في مجلس ما بقصد مراجعة المحفوظ منها وتثبيتها والإفادة منها أو حصر أحاديث بعض الشيوخ أو بعض الأبواب، أو بعض غريبها. (البيهقي 1970 ج2: 152).

(3) العرض والمناولة: أن يعطي الشيخ لتلميذه أصل كتابه أو الكتاب الذي يرويه أو يعطيه نسخة ليقابل عليها، كأن يقول له "هذا كتابي" أو"هذه روايتي أجزتك روايتها"، (الرامهرمزي 2014: 458).

(4) الإجازة: أن يعطي الشيخ أجازة لآخر أو تصريحًا برواية حديثية معينة، وقد لا يسمي ما أجازه للتلميذ، كأن يقول له أجزت لك رواية كل

صريح . لكن للبخاري قصد معين من استخدامة لهذه المعلقات؛ فقد استخدمها فقط في "المتابعات" و"الشواهد" و"الموقوفات"[5]. (ابن 1985 ج2 : 10؛ الرامهرمزي 2014: 458؛ البغدادي 1357هـ : 326 وما بعدها؛ السيوطي 1415هـ ج1 : 447 ؛Sezgin 1956: 97).

في الوقت ذاته نجد البخاري يروي حديثا معلقًا في الصحيح، في حين نجده مسندًا في كتاب آخر له مثل "الأدب المفرد"؛ فقد وجدت معلقات ابن إسحق في الجامع الصحيح مسندة في الأدب المفرد في اثني عشر موضعًا (البخاري 2012 ج2 : 344، رقم 1480؛ ج3 :44، رقم 1849؛ 1955 الأرقام: 33، 146، 796، 287 ، 355، 358، 596، 821، 1102، 1234، 1248، 1257). ومثل هذه المبهمات لم يتمكن أي من شراح الصحيح من تقديم أجوبة شافية عليها، حتى ابن حجر –أشد المنافحين عن البخاري– لم يتمكن من فك جميع مبهمات البخاري، وكثيرًا ما يحيل على المُصنِف عند عدم قدرته على تفسير مبهم ما فيقول: "وإنما للبخاري مقصد في هذه الصيغة وغيرها " (ابن 1985 ج2: 10). ولكن عبارات مثل "قال لي" و"قال لنا" أو "زادنا" التي لم يستخدمها إلا نادرًا تظهر أنها خصصت للإمام أحمد بن حنبل قرين البخاري وصديقه، وقد استخدمها مرتين: "قال لنا أحمد" و"وزادنا أحمد" (ابن حجر1986bج9: 154، 132)، عندما أراد أن ينقل من مسند الإمام أحمد الذي لم يتلق روايته من أحمد نفسه، بل من رواية أحمد بن الحسن (ت 250هـ/ 864م) عنه (ابن حجر 1986b ج 8: 153؛ ج 4: 327 ؛ Sezgin 1956: 98).

ومن جديد فإن البخاري لم يبين طريقة تحمله لمسند أحمد بن حنبل، مع أنه كان على صلة وثيقة به، وكذلك فعل مع كتب أخرى كثيرة ككتاب خليفة بن خياط العصفوري (ت 240هـ/ 854م) (ابن حجرb 1986 ج 11: 96؛ العيني 2001 ج 6: 8، 18؛ ج 8: 68؛ ج 9: 157، 160)، فالروايات التي أُخذها من الإمام أحمد وخليفة بن خياط مثلا إنما أوردها للاستشهاد على أحاديث موجودة ولإظهار اختلافات بسيطة في متن الرواية. ويعتقد الشراح أن هناك أسبابًا وأحكامًا معينة لاستخدام البخاري تعابير مثل "قال و"روى" وذكر" و"قال لنا"، و"روى لنا"، و"ذكر لنا"، و"زادنا" وأيضًا استخدامه تعابير مثل "قيل" و"يُروى" و"يُذكر"، لكن لم يتمكن أي من شُراح الصحيح من تقديم تفسير أو تأويل أو تصور جازم بشأن استدام البخاري لها وإنما هي محض اجتهادات. قال ابن حجر: "يحتمل أنه لم يسمعه من شيخه الذي علق عنه بدليل أنه علق عدة أحاديث عن شيوخه الذين سمع منهم، ثم أسندها في موضع آخر من كتابه بواسطة بينه وبين من علق عنه، ... وقد رأيته علق عن بعض شيوخه شيئا وصرح بأنه لم يسمعه منه" (ابن 1985 ج2: 8)؛ وذلك لأن البخاري كان أول من علَّق الأحاديث فلم يسبقه أحد من المحدثين إلى ذلك، وكانت معلقاته هذه مصدرًا لنقده (العراقي 1931 : 74–78؛ Sezgin 1956 : 98).

وقد حاول الشراح وصل سند بعض هذه التعاليق بالبحث عنها في المصادر الأخرى، ومثاله أن خبرًا أخذه البخاري معلقا بتعبير "قال زيد بن أسلم" مجهول المصدر (البخاري 2012 ج6: 173) عُثر عليه موصولًا في تفسير الطبري بالنسد التالي: "حدثني المثنى قال: حدثنا إسحق قال: حدثنا عبد الله بن الزبير عن ابن عيينة عن زيد بن أسلم.." (الطبري 2001 ج 12: 111، تفسير سورة يونس آية 2). فإذا أسقطنا اسم المثنى الذي هو معاصر للبخاري (ت

ما سمعت مني، (الرامهرمزي 2014: 458).

(5) الحديث الشاهد: أن يَروى الحديث عن صحابي ثم يروى مرة أخرى عن صحابي اخر كشاهد عليه، أما المتابعه فباللفظ لكن الشاهد أعم، والموقوف الذي قُصِر على الصحابي قولاً أو فعلًا، ولا يمكن أن يندرج تحت مسمى حديث لأنه لم يرد عن النبي كقول أول فعل صادر عنه وإنما عن الصحابي. (السيوطي 1995 ج1: 202، 284).

240هـ/ 854م) فإن من الصعب علينا معرفة هذا الأسناد والعلاقة بين رجاله، والحكم على مصدر البخاري في هذا الأثر. وعليه، فإن تعبير "قال" في الصحيح تشير إلى أخذ البخاري الأثر من المصدر الأول أو من أي راوٍ في السند فقط، فالتعليق السابق يشير إلى أن البخاري أخذه من تفسير ابن عيينة بحسب ابن حجر، الذي أتيحت له فرصة الاطلاع على التفسير شخصيًا، وهو الذي كشف لنا مصدر البخاري فيه، وهذا ينسحب على معلقات البخاري الأخرى، مثل معلقاته عن عبد الرزاق بن همام وابن جريج والحسن البصري وإبراهيم النخعي التي وجدها الشراح موصولة في مصنفات أخرى (ابن حجر1986b ج 8: 346). إن دراسة مصادر البخاري تتطلب معرفة كاملة برواته وعلاقة بعضهم ببعض وأعمالهم أو مؤلفاتهم إن وُجِدَت (Sezgin 1956: 102).

وبخصوص ما نقله البخاري من الكتب مستخدما فيها "قال" وما شابهها، فإنه يجب النظر إلى الكتاب الذي شكل مصدرًا لذلك الخبر؛ إذ إن الاسم الذي يتبع "قال" أو "ذكر" لا يُعد دائمًا مصدرًا للحديث المنقول. ففي بعض الروايات التي أخذت تعليقًا حُذِفَ آخِرُ راوٍ فقط، وفي بعضها الآخر جرى الإبقاء على بعض الرواة، مثلما ورد في "كتاب التفسير" من الصحيح في بداية سورة يوسف، في الخبر المعلق "قال فُضيل عن حُسين عن مُجاهد" (البخاري 2012 ج6: 184)، نجد أنه جرى حذف راوٍ واحد فقط بين البخاري والفُضيل، وهنا فإن مصدر الحديث هو إما أن يكون الرواي الذي حُذف اسمه بين البخاري والفضيل وإما أن يكون الفُضيل بن عياض (ت187هـ/ 803م) نفسه (Sezgin 1956: 101). ومع عدم وضوح المعلومات حول كُتب الفُضيل بن عياض مثلا، ومع عدم تمكننا من معرفة جميع الرواة الذين رووا عن الفضيل فإننا نعلم أن من بين الذين رووا عنه –على الأقل– شيخ البخاري مسدد بن مسرهد، وهو صاحب مسند (الذهبي 1993 ج10: 591؛ Sezgin 1956: 102). وقد وجد الشراح أن البخاري أخذ أخبارًا معلقة كثيرة من نفس هذا النوع، (ابن حجر 1986a: 35، 36، 40، 41، 45، 47، 48، 53، 63). ولتحديد الراوي الحقيقي فإننا بحاجة إلى معلومات وافية حول كُتب الرواة.

صحيح أن أحدًا لم يجرؤ على إدانة الصحيح واعتبر العلماء اللاحقين أن جل ما جاء فيه صحيحًا، إلا بعض المستنيرين الذين أبدوا رأيًا في مسألة مقطوع السند، كابن حزم الأندلسي (ت452هـ/ 1064م)، حكموا بأن الحديث المعلق غيرُ صحيح (إبن حزم 2003 ج7: 565)، ولكن المدافعين عن الصحيح ردوا قوله هذا بحجة أن أي أثر ورد معلقًا أُسند في مكانٍ آخر من الصحيح، وعللوا حذف السند لعناية البخاري باستخراج الأحكام الشرعية والفقهية من متون الأحاديث؛ أي التركيز على فحوى الحديث أو الرواية أكثر من السند عينه، وأن البخاري إنما فرق هذه الأحاديث في أبواب وكتب بحسب مناسبتها، ولهذا المعنى أخلى كثيرًا من الأبواب من الإسناد واقتصر فيه على قوله "فيه فلان عن النبي ﷺ" أو نحو ذلك، وأنه إنما يفعل هذا لأنه أراد الاحتجاج للمسألة التي ترجم لها وأشار إلى الحديث لكونه معلومًا (ابن حجر 1986a: 8، 19؛ النووي 2008، ج1: 230–231؛ ابن الصلاح 1986: 24).

لكننا إذا نظرنا إلى أحاديث البخاري لم نجدها صحيحة بالكامل أو حتى على شرطه، ففيها المقطوع[6] والمرفوع[7] والموقوف[8]. وقد لا نلقي باللوم الكامل على البخاري لإيراده مثل هذه الأحاديث؛ فنظرًا إلى تزايد الأعمال المكتوبة في

(6) المقطوع هو المقتصر على التابعي قولًا وفعلًا، والمقطوع الذي لم يتصل إسناده، (السيوطي 1995 ج1: 218).

(7) المرفوع ما ورد عن النبي من قول أو فعل أو تقرير متصلا كان أم منقطعا، مثل قول الراوي سمعته قال أو رأيته يفعل، (السيوطي 1995 ج1: 202، 218؛ القسطلاني 1996 ج1: 14).

(8) الموقوف ما قصر على الصحابي قولًا أو فعلًا ويسمى أثرًا، ومنه قول الصحابي كنا نفعل مع النبي كذا وكذا ما لم يضفه إلى النبيﷺ،

أدب الحديث وانتشارها في أنحاء مختلفة من العالم الإسلامي أصبح من المستحيل عمليًا لأي شخص أن يحيط بها جميعها؛ لصعوبة عملية البحث والعثور على روايات معينة من الكتب؛ لذلك جرى نقل مثل هذه الروايات بطريقة الإجازة، يعني أن التلميذ كان ينقل إجازته دون الاستماع من شيخه أو تسميعه (ابن الصلاح 1986: 151 وما بعدها؛ السيوطي 1415هـ: ج1: 447 وما بعدها). وعليه، لم يكن بمقدور البخاري الإفادة من هذا التراث كله عن طريق السماع أو القراءة على الإمام، فكان البديل أن ينقل الأثر بطريقة "أخبرنا" و"أجازنا"، ومن ثَمَّ فقد استعان البخاري بتلك المصنفات مستخدمًا مصطلحات مثل "حدثنا" و"أخبرنا" و"قال" للكناية عن النقل من الكتب التي لم تصله رواياتها بشكل مباشر، وربما يكون وصل إلى بعض الروايات في وقت لاحق، فأثبتها بطريقة السماع والقراءة؛ بمعنى أنه كان إذا ذكر الرواية أو الحديث بمكان ما دون إسناد فإنه يعود ويثبته في مكان آخر مسندًا، حتى إن الكتب التي لم يتمكن البخاري من الاستماع إليها من معاصريه كان يأخذها من رواة آخرين ويحذف اسم الراوي ويرويها بصيغة التعليق، وهو ما حصل بالنسبة إلى مسند أحمد بن حنبل؛ فلم يستطع سماع مسنده من أحمد نفسه بل نقل منه مرة بواسطة راويه ومرتين تعليقًا (ابن حجر 1909ج1: 24؛ Sezgin 1956 : 99).

لكن مصطلح "قال" ليس هو المصطلح الوحيد الذي يشير إلى استخدام البخاري للكتب؛ فقد استخدم مصطلحات مثل "كذا في كتاب العتيق"، أو "في كتابه مرسل" (البخاري 1986 ج2: 95، 158، 305)، وقد فُهم من هذه التعابير المختلفة أنه نقل من الكتب في تاريخه الذي وضعه قبل الصحيح، لكن البخاري دأب على استعمال مصطلح "قال" في صحيحه، محاولًا فيه تلخيص أدب الحديث، فالأحاديث كانت تستند إلى وثائق مكتوبة بالإضافة إلى السرد الشفوي الذي كان شائعًا أيضًا؛ إذ كانت تُروى بعض الأحاديث شفاهة؛ فقد ظهرت مؤسسة الإسناد منذ نهاية القرن الأول وازدهرت في زمن طبقة التابعين الوسطى في القرن الثاني الهجري. وعلى الرغم من أن تدوين الأحاديث أصبح الوسيلة السائدة في رواية الحديث إلا أن مؤسسة السند تعززت بمجموعة من القواعد، فكان من الممكن سماع محتويات هذه الكتب من الشيخ نفسه أو قراءة عليه.

ومع نهاية القرن الهجري الثاني لم يكن بالإمكان أن يستفيد كل مُحدِّث من رزمة ضخمة من الكتب الحديثية، ولم يكن ممكنًا قراءتها أو الاستماع إلى رواتها أو التواصل مع جميع الرواة الذين يعيشون في أجزاء مختلفة من العالم الإسلامي. وبرغم بعض الحلول التي وضُعت لتسهيل عملية تَحَمُّل الحديث مثل الإجازة والمناولة إلا أن العقبات التي واجهت المحدثين عند جمع الحديث كانت ما تزال قائمة، فإن لم يتمكن المُحدث من الحصول على الرواية سماعًا من الشيخ كان لا بد من الرجوع إلى الكتاب فيما يعرف بالوجادة[9]، تلك الطريقة التي كانت مثار جدل؛ فقد أُدين الإمام مسلم لاستخدامه هذا النوع من التحمل (السيوطي 1995 ج1: 488). وفي أثناء جمع البخاري الحديث واجه العقبة ذاتها، فإما أن يكتفي بمحتوى الكتاب الذي وصل إليه أو يجمع كل ما يمكن جمعه من مختلف مصادر الرواية: شفهية كانت أم مكتوبة، مستفيدًا من هذا التنوع الغني. في الواقع، اختار البخاري الخيار الثاني وعلى نطاق واسع، فالمرحلة

فإن أضافه إليه فمن قبيل المرفوع، وهو من السنن، كتفسير سبب النزول، وقول الصحابي أنا أشبهكم صلاة بالرسول وهكذا...، (القسطلاني 1996 ج1: 14؛ السيوطي 1995 ج1: 202).

(9) الوجادة تعني إيجاد أحاديث أو كتب شخص ما، فحاز المحدث نسخة أخر الرواة عنه بخط يده، بغض النظر عن معاصرته أو قدمه، ودون أن يتحقق اللقاء أو السماع المباشر، ويذكر شيخه وينقل سنده كما هو، ويقدم لهذا النوع من الأحاديث بإحدى العبارات "وجدت بخط فلان" أو "وجدت بخط فلان عن فلان" (الرامهرمزي 2014: 486، 532).

التي ألف فيها البخاري "الجامع الصحيح" هي المرحلة التي أخذ فيها أدب الحديث بالاكتمال، وهنا أراد البخاري تحطيم سلطة السند أو وقداسته، وكان مضطرًا لمثل هذه الخطوة عند تأليف كتابه لجمع أكبر كم ممكن من الأحاديث في مواجهة أهل البدع (Sezgin 1956: 104).

والأحاديث من نوع الوجادة عدت من قبيل المنقطع وأحيانًا المرسل، فإذا وجد محدث ما كتابًا من كتب الحديث هذه فإن مصطلح "قال فلان" أو "ذكر فلان" أو "ذكر فلان عن فلان" عُدت رواية منقطعة تمامًا ولا تعبِّر عن الاتصال بأي حال من الأحوال، وكان حَرِيًّا بالراوي استخدام تعابير مثل "بلغني عن فلان" و"ذكر فلان عن فلان" وما شابهها لينفي حالة الانقطاع في السند أو ليبين مُبهم الانقطاع فيه حتى عصر المحدِث الأخير. وعلى الرغم من ذلك لا يمكن الجزم بأن تعابير البخاري "قال" ومثيلاتها أُخذت على سبيل الوجادة؛ لأن عبارات البخاري مختلفة؛ إذ إننا نجد "قال" في حديث في باب، نجده مروي بصيغة "أخبرنا" أو "حدثنا" في باب آخر. ومثل هذه الحالات تتكرر عنده بكثرة (السيوطي 1995 ج1: 488؛ Sezgin 1956: 91-93).

وعلى الرغم من أن حجم المعلقات في الصحيح يقترب من الخُمس إلا أنها تركزت في الأحاديث الثانوية، أما الأصول فحافظ البخاري عليها كما هي بسندها؛ أي أن البخاري لم يهتم لإثبات السند في مروياته الثانوية –المتابعات والشواهد– التي حصل عليها من غير مصادرها الأصلية. ومن ثَمَّ يمكن التخمين أن البخاري لم يحصل على أمهات الكتب القديمة في الحديث التي تعود للقرن الهجري الأول، ولا أمكنه الاستماع إلى المسندات والتفاسير والكتب المبكرة التي لم تكن تخضع موادها لتبويب منهجي منظم، لكنه حصل على "موطأ" مالك من خلال الاستماع إلى أربع روايات للكتاب على أقل تقدير، كما أنه لم يُفد من مسند الامام أحمد إلا ثلاث مرات رغم إمكانية الإفادة منه بشكل كبير، ولم يتمكن الشراح –مع كل ما بذلوه من جهد– من توضيح مصدر معلقات البخاري نظرًا لضياع معظم تلك المصادر(Sezgin 1956: 97, 106).أردنا مما سبق أن نبين البيئة الأدبية والثقافية التي أَلَّفَ فيها البخاريُّ صحيحَه، وأن جامع البخاري لم يعتمد على الرواية الشفهية بشكل كامل، وإنما جاء نتاج تراكمٍ غزيرٍ من الأدبيات الحديثية الغنية المكتوبة التي كانت منتشرة ومتوفرة في عصره.

الخاتمة:

من خلال بحثهما هذا توصل الباحثان إلى النتائج الآتية:

1. أن البخاري لم يؤلف هذا السفر العظيم بالاستناد إلى ذكراته وحفظه وأنما إلى كتب ومصنفات في الحديث والفقه والتفسير والتاريخ واللغة وغيرها من العلوم التي كانت مزدهرة في عصره عبر طرق نقل وتحمُل الحديث كـ "الإجازة" و"الوجادة" و"السماع" و"العرض والمناولة".
2. اعتمد البخاري على مجموعة أدبية واسعة من المصنفات الحديثية، مثل "الموطأ" لمالك بن أنس و"المصنف" ولأبي بكر عبد الله بن أبي شيبة وكتاب الأم للشافعي، إضافة إلى اعتماده على مصنفات لغوية وفقهية، مثل أعمال أبي عبيد القاسم بن سلام والشافعي، وأخرى في التفسير والتاريخ والأخبار.
3. يعد البخاري أول من أسقط السند في الكثير من الروايات في ما يُعرف بالمعلقات من الأحاديث، وهي الأحاديث التي وردت خالية من السند وكوَّنت في مجملها نحو خُمس الجامع الصحيح، لكن البخاري علق الأحاديث في المتابعات والشواهد وتلك التي لا يقوم عليها حكم فقهي.

Al-Bukhari's Sources

Shahrazad Moh'd Saleh Obeid[1] and Faleh Saleh Hussein[2]*

ABSTRACT

The current study tackles the sources that al-Bukhari relied on while writing his Sahih. These sources consisted of books of hadith, interpretation, language, jurisprudence, and history, which were widespread and common in the metropolises of the Islamic world in the second and third centuries AH. This idea counters the prevailing inherited idea that al-Bukhari relied on oral tradition only while writing the Sahih. The study concluded that al-Bukhari relied on a comprehensive inheritance: written and oral, using methods of transmitting and carrying hadith, such as "ijāzah", "wajādah", "samā'a" and "arḍ wa-munāwalah". Al-Bukhari relied on a collection of works such as "Al-Muwatta" by Malik ibn Anas and "Al-Musannaf" by Abu Bakr 'Abd Allah ibn Abi Shaybah, in addition to linguistic and jurisprudential works such as the works of Abu 'Ubayd al-Qasim ibn Salam and al-Shafi'i, and other sources in Tafsir and history. The study also revealed a new approach used by al-Bukhari grounded on dropping men from the chain of transmitters which was later known as Mu'allaqat al-Bukhari, which in their entirety constituted about one fifth of the Sahih.

Keywords: *Sahih al-Bukhari, ta'līq, ijāzah, wajādah, samā'a, 'arḍ wa-munāwalah*.

[1]*Corresponding Author, Email: shahrazado@hotmail.com (Shahrazad Moh'd Saleh Obeid) Orcid number: https://orcid.org/my-orcid?orcid=0000-0001-9435-0535, Department of History, School of Arts, The University of Jordan.

[2] (Faleh Saleh Hussein) Orcid number: https://orcid.org/my-orcid?orcid=05350000-0001-9435, Department of History, School of Arts, The University of Jordan.

Received on 20/9/2022 and accepted for publication on 8/1/2023.

المصادر والمراجع العربية

ابن أبي حاتم، محمد بن إدريس بن المنذر التميمي (ت 327هـ/ 838م)(1952)؛ *الجرح والتعديل*، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، ج1 ، الهند: دائرة المعارف العثمانية.

ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمود بن أحمد (ت 852هـ/1449م)(1909)؛ *تهذيب التهذيب*، ج 1، 7، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي.

ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمود بن أحمد (ت 852هـ/ 1449م)(1985)؛ *تغليق التعليق*، تحقيق سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، ج2، عمان: المكتب الإسلامي، دار عمار.

ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد (ت 852هـ/ 1449م) (1986a)؛ *هدى الساري مقدمة فتح الباري*، أخرجه وصححه محب الدين الخطيب، القاهرة: المكتبة السلفية.

ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمود بن أحمد (ت 852هـ/1449م)(1986b)؛ *فتح الباري شرح صحيح البخاري*، أخرجه وصححه محب الدين الخطيب،ج1، 4، 8، 9، القاهرة: المكتبة السلفية.

ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت 456هـ/ 1064م)(2003)؛ *المحلى بالآثار*، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، ج7، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن الصلاح، أبو عمر عثمان بن علي الرحمن الشهرزوري (ت 643هـ/ 1245م)(1986)؛ *علوم الحديث*، تحقيق نور الدين عتر، بيروت، دمشق: دار الفكر.

ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبدالله الشافعي (ت 571هـ/ 1176م)(1995)؛ *تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها*، تحقيق محب الدين العمروي، ج52، دمشق: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

أبو عبيد، القاسم بن سلام (ت224هـ/ 838م)(2007)؛ *كتاب الأموال*، تحقيق أبوأنس سيد بن رجب، ج1، المنصورة: دار الهدي النبوي، الرياض: دار الفضيلة.

البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (ت 256هـ/ 870م)(1955)؛ *الأدب المفرد*، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة: المطبعة السلفية.

البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (ت 256هـ/ 870م)(2012)؛ *الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه*، ج 2، 3، 4، 5، 6، 9، الرياض: مركز البحوث وتقنية المعلومات، القاهرة: دار التأصيل.

البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت 463هـ/ 1071م)(2001)؛ *تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها ووارديها*، تحقيق بشار عواد معروف، ج2، ج 12، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت 463هـ/ 1071م)(1939)؛ *الكفاية في علم الرواية*، حيدر أباد: دائرة المعارف العثمانية.

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي (ت 458هـ/ 1066م)(1970)؛ *مناقب الشافعي*، تحقيق السيد أحمد صقر، ج2، مصر: دار التراث.

الخطابي، أبو سليمان أحمد بن محمد (ت 388هـ/ 998م)(1988)؛ *أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري*، تحقيق محمد بن سعد بن عبد الرحمن أل سعود، ج1، مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

الدمشقي، محمد بن أبي بكر عبدالله بن محمد بن أحمد (ت 842هـ/ 1438م)(1991)؛ *التنقيح في حديث التسبيح ويليه تحفة الإخباري بترجمة البخاري*، تحقيق وتعليق محمد بن ناصر العجمي، الكويت: دار البشائر الإسلامية.

الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت 748هـ/ 1348م)(1993)؛ *سير أعلام النبلاء*، تحقيق شعيب الأرناؤوط وصالح السمر،ج 5، 6، 9، 10، 12، بيروت: مؤسسة الرسالة.

الرامهرمزي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن (ت 360هـ/971م)(2014)؛ *المحدث الفاصل بين الراوي والواعي*، تحقيق محمد بن علي البيضاني، السعودية: حقوق النشر للمحقق.

السبكي، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي (ت 771هـ/ 1370م)(1964)؛ *طبقات الشافعية الكبرى*، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحى، ج2، مصر: فيصل عيسى البابي الحلبي.

سزكين، فؤاد (1991)؛ *تاريخ التراث العربي*، ج1، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

السيوطي، الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري (ت 911هـ/ 1505م)(1995)؛ *تدريب الراوي في تقريب شرح النواوي*، تحقيق نظر محمد الفريابي، ج1، الرياض: مكتبة الكوثر.

الطبري، محمد بن جرير (ت 310هـ/ 923م)(2001)؛ *جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)*، تحقيق عبدالله بن عبد المحسن التركي، ج12، القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر.

العراقي، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين (ت 806هـ/ 1404م)(1931)؛ *التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح*، تحقيق محمد راغب الطباخ، حلب: المطبعة العلمية.

العيني، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العيني (ت 855هـ/ 1451م)(2001)؛ *عمدة القاري شرح صحيح البخاري*، ضبط وتحقيق عبدالله محمود محمد عمر، ج1، ج 8، بيروت: دار الكتب العلمية.

القسطلاني، شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد (851-923هـ/1447-1517م)(1996)؛ *إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري*، تحقيق محمد عبد العزيزالخالدي، ج1، بيروت: دار الكتب العلمية.

مالك، ابن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي الحميري المدني (ت 179هـ/795م)(1997)؛ *الموطأ*، *رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي* (152-244هـ)، خرج أحاديثه وعلَّق عليه بشار عواد معروف، ج1، ج4 ، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (ت 261هـ/ 875م)(2006)؛ *صحيح مسلم*، تحقيق نظر بن محمد الفاريابي، مصر: دار طيبة للنشر والتوزيع.

المقريزي، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي بن عبد القادر العبيدي (ت 854هـ/ 1442م)(1998)؛ *المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية*، وضع حواشيه خليل المنصور، ج4، بيروت: دار الكتب العلمية.

النووي، محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف (ت 676هـ/ 1277م)(2008)؛ *التلخيص شرح الجامع الصحيح للبخاري*، تحقيق أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، ج1، مصر: دار طيبة للنشر والتوزيع.

REFERENCES

Abū ‘Ubayd, al-Qāsim ibn Sallām (d. 224 H./838 AD.) (2007); *Kitāb al-Amwāl*, Abū Anas Sa‘īd ibn Rajab ed., vol. 1, al-Manṣūrah: Dār al-Hadī al-Nabawī, Riyadh: Dār al-Faḍīlah.

al-‘Aynī, Badr al-Dīn Abū Muḥammad Maḥmūd ibn Aḥmad (d. 855 H./1451 AD.) (2001); *‘Umdat al-Qārī Sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*, ‘Abd Allāh Maḥmūd Muḥammad ‘Umar ed., vol. 1, 8, Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.

al-Baghdādī, Abū Bakr Aḥmad ibn ‘Alī ibn Thābit al-Khaṭīb (d. 463 H./1071 A.D.) (1939); *al-Kifāyah fī ‘Ilm al-Riwāyah*, Ḥyderabad: Dā’irat al-Ma‘ārif al-‘Uthmānīyah.

al-Baghdādī, Abū Bakr Aḥmad ibn ‘Alī ibn Thābit al-Khaṭīb (d. 463 H./1071 AD.) (2001); *Tārīkh Madīnat al-Salām wa-Akhbār Muḥadithīhā wa-Dhikr Quṭānuhā al-‘Ulamā’ min Ghayr Ahlihā wa-Wāridihā*, Bāshār ‘Awād Ma‘rūf ed., vols. 2, 12, Beirut: Dār al-Gharb al-Islāmī.

al-Bayhaqī, Aḥmad ibn al-Ḥusayn ibn ‘Ali (d. 458 H./1066 AD.) (1970); *Manāqib al-Shāfi‘ī*, al-Sa‘īd Aḥmad Ṣaqrā ed., vol. 2, Cairo: Dār al-Turāth.

al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismā‘īl ibn Ibrāhīm (d. 256 H./ 870 A.D.) (1955); *al-Adab al-Mufrad*, Muḥammad Fu’ād ‘Abd al-Bāqī ed., Cairo: al-Maṭba‘ah al-Salafīyah.

al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismā‘īl ibn Ibrāhīm (d. 256 H./870 AD.) (2012); *al-Jāmi‘ al-Musnad al-Ṣaḥīḥ al-Mukhtaṣar min Umūr Rasūl Allāh wa-Sunanuhu wa-Ayāmihi*, vols. 2, 3, 4, 5, 6, 9, Cairo: Dār al-Ta’ṣīl.

al-Dhahabī, Shams al-Dīn Muḥammad ibn Aḥmad ibn ‘Uthmān ibn Qāymāz (d. 748 H./1348 AD.) (1993); *Siyar A‘lām al-Nubalā’*, Shu‘ayb al-Arna’ūṭ wa-Ṣāliḥ al-Sāmr eds., vols. 5, 6, 9, 10, 12, Beirut: Mu’assasat al-Risālāh.

al-Dimāshqī, Muḥammad ibn Abī Bakr ‘Abd Allāh ibn Muḥammad ibn Aḥmad (d. 842 H./1438 AD.) (1991); *al-Tanqīḥ fī Ḥadīth al-Tāsbīḥ, wa-Yalīhu Tuḥfat al-Ikhbārī bi-Tarjamat al-Bukhārī*, Muḥammad ibn Nāsir al-‘Ajamī ed., Kuwait: Dār al-Bashā’ir al-Islāmīyah.

Goldziher, Ignaz (1971); *Muslim Studies*, vol. 2, London: George Allen and Unwin

Ibn Abī Ḥātim, Muḥammad ibn Idrīs ibn al-Mundhir al-Tamīmī (d. 327 H./838 AD.) (1952); *al-Jarḥ wa-al-Ta‘dīl*, ‘Abd al-Raḥmān ibn Yaḥyā al-Mu‘allimī al-Yamānī ed., vol 9, Hyderabad: Dā’irat al-Ma‘ārif al-‘Uthmānīyah.

Ibn al-Ṣalāḥī, Abū ‘Umar ‘Uthmān ibn ‘Alī al-Raḥmān al-Shahrazūrī (d. 643 H./ 1245 AD.) (1986); *‘Ulūm al-Ḥadīth*, Nūr al-Dīn ‘Attar ed., Beirut, Damascus: Dār al-Fikr.

Ibn ‘Asākir, Abū al-Qāsim ‘Alī ibn al-Ḥasan ibn Hibbat Allāh ibn ‘Abd Allāh al-Shāfi‘ī (d. 571 H./1176 AD.) (1995); *Tārīkh Madīnat Dimashq wa-Dhikr Faḍluhā wa-Tasmiyat Man Ḥallahā min al-Amāthil aw Ijtāz bi-Nawāḥīhā min Wāridīhā wa-Ahlahā*, Muḥibb al-Dīn al-‘Amrawī ed., vol. 52, Damascus: Dār al-Fikr lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī‘.

Ibn Ḥajar al-Asqalānī, Shihāb al-Dīn Aḥmad ibn ‘Alī ibn Maḥmūd ibn Aḥmad (d. 852 H./1449 AD.) (1909); *Tahdhīb al-Tāhdhīb*, vols. 1, 7, Cairo: Dār al-Kitāb al-Islāmī.

Ibn Ḥajar al-Asqalānī, Shihāb al-Dīn Aḥmad ibn ‘Alī ibn Maḥmūd ibn Aḥmad (d. 852 H./1449 AD.) (1985); *Taghlīq al-Taʿlīq*, Sa‘īd ‘Abd al-Raḥmān Musā al-Qazqī ed., vol 2, Amman: al-Maktab al-Islāmī, Dār ‘Amār.

Ibn Ḥajar al-Asqalānī, Shihāb al-Dīn Aḥmad ibn ‘Alī ibn Maḥmūd ibn Aḥmad (d. 852 H./1449 AD.) (1986b); *Fatḥ al-Bārī Sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*, Muḥibb al-Dīn al-Khaṭīb ed., vols. 1, 4, 8, 9, Cairo: al-Maktabah al-Salafīyah.

Ibn Ḥajar al-Asqalānī, Shihāb al-Dīn Aḥmad ibn ‘Alī ibn Maḥmūd ibn Aḥmad (d. 852 H./1449 AD.) (1986a); *Huda al-Sārī Muqadimat Fatḥ al-Bārī*, Muḥibb al-Dīn al-Khaṭīb ed., Cairo: al-Maktabah al-Salafīyah.

Ibn Ḥazm, Abū Muḥammad ‘Alī ibn Aḥmad ibn Sa‘īd al-Andalūsī (d. 456 H./1064 AD.) (2003); *al-Muḥalā bi-al-Āthār*, ‘Abd al-Ghafār Sulaymān al-Bandārī, vol. 7, Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.

al-‘Irāqī, Zayn al-Dīn ‘Abd al-Raḥīm ibn al-Ḥusayn (d. 806 H./1404 AD.) (1931); *al-Taqyīd wa-al-Iḍāḥ Sharḥ Muqadimat Ibn al-Ṣalāḥ*, Muḥammad Rāghib al-Ṭabākh ed, Aleppo: al-Maṭba‘ah al-‘Ilmīyah.

al-Khaṭṭābī, Abū Sulaymān Aḥmad ibn Muḥammad (d. 388 H./998 AD.) (1988); *A‘lām al-Ḥadīth fī Sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*, Muḥammad ibn Saʿd ibn ‘Abd al-Raḥmān Āl Sa‘ūd ed., vol. 1, Makkah al-Mukarrama: Jāmiʿat Umm al-Qurāh.

Mālik, Ibn Anas ibn Mālik ibn Abī ‘Āmir al-Aṣbaḥī al-Ḥimyarī al-Madanī (d. 179 H./795 AD.)(1997); *al-Muwaṭṭa’*, bi-Riwāyāt Yaḥyā ibn Yaḥyā al-Laythī al-Andulusī (152-244 H.), Bashār ‘Awād Ma‘rūf, ed., vols. 2, 4, Beirut: Dār al-Gharb al-Islāmī.

al-Maqrīzi, Taqi al-Dīn Abū al-‘Abbās Aḥmad ibn ‘Alī ibn ‘Abd al-Qādir al-‘Ubaydī (d. 854 H./ 1442 AD.) (1998); *al-Mawā‘iẓ wa-al-I‘tibār bi-Dhikr al-Khiṭaṭ wa-al-Āthār al-Ma‘rūf bi al-Khiṭaṭ al-Maqrīzīyah*, Khalīl al-Manṣūr, ed., vol. 4, Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.

Muslim, Abū al-Ḥasan Muslim ibn al-Ḥajāj ibn Muslim al-Qushayrī al-Naysāburī (d. 261 H./ 875 A.D.) (2006); *Ṣaḥiḥ Muslim*, Naẓar Muḥammad al-Fāryābī ed., Cairo: Dār Ṭaybāh lil-Nashir wa-al-Tawzī‘.

al-Nawawī, Muḥi al-Dīn Abū Zakariyā Yaḥyā ibn Sharaf (d. 676 H./1277 A.D.) (2008); *al-Talkhīṣ Sharḥ al-Jāmi‘ al-Ṣaḥiḥ lil-Bukhārī*, Abū Qutaybah Naẓar Muḥammad al-Fāryābī ed., vol. 1, Cairo: Dār Ṭaybāh lil-Nashr wa-al-Tawzī‘.

al-Qasṭalānī, Shihāb al-Dīn Abū al-‘Abbās Aḥmad ibn Muḥammad (d. 851 H./1517 A.D.) (1996); *Irshād al-Sārī li-Sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*, Muḥammad ‘Abd al-‘Azīz al-Kḥālidī ed., vol. 1, Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.

al-Rāmhirmizī, Abū Muḥammad al-Ḥasan ibn ‘Abd al-Raḥmān (d. 360 H./971 A.D.) (2014); *al-Muḥdath al-Fāṣil bayn al-Rāwī wa-al-Wā‘ī*, Muḥammad ibn ‘Alī al-Bayḍānī ed., Saudi Arabia: the editor.

Sezgin, Fuad (1956); *Buhârnin Kâynâklâri Hâkkindâ Ârâştirmâlâr*, Ankara: Ankara Üniversitesi İlahiyat Fakültesi.

Sezgīn, Fuad (1991); *Tārīkh al-Turāth al-‘Arabī*, vol. 1, Riyadh: Jāmi‘at al-Imām Muḥammad ibn Sa‘ūd al-Islāmīyah.

al-Subkī, Tāj al-Dīn Abū Nāṣir ‘Abd al-Wahhāb ibn ‘Alī ibn ‘Abd al-Kāfī (d. 771 H./1370 A.D.) (1964); *Ṭābāqāt al-Shāfi‘īyah al-Kubrā*, ‘Abd al-Fattāḥ Muḥammad al-Ḥilū wa-Maḥmūd Muḥammad al-Ṭanājī eds., 2 vol., Cairo: Fayṣal ‘Isā al-Bābī al-Ḥalabī.

al-Suyuṭī, al-Ḥāfiẓ Jalāl al-Dīn ‘Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr ibn Muḥammad ibn Sābiq al-Dīn al-Khuḍayrī (d. 911 H./1505 A.D.) (1995); *Tadrīb al-Rāwī fī Taqrīb Sharḥ al-Nawawī*, Naẓar Muḥammad al-Firyābī ed., vol. 1, Riyadh: Maktabat al-Kawthar.

al-Ṭabarī, Muḥammad ibn Jarīr (d. 310 H./923 A.D.) (2001); *Jāmi‘ al-Bayān ‘an Ta’wīl Āy al-Qur’ān (Tafsīr al-Ṭabarī)*, ‘Abd Allāh ibn ‘Abd al-Muḥsin al-Turkī ed., vol. 12, Cairo: Dār Hajar lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr.